

اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق

د. حيان سليمان*

أولاً: مقارنة فكرية لجوهر اقتصاد السوق:

إن إقتصاد السوق - هو الإقتصاد الذي يلعب السوق فيه دوراً أساسياً وفقاً لرغبات الفاعلين فيه. وليس من الضروري أن يلتقي المتعاملون في مكان جغرافي محدد. لكن من الضرورة التقاء الرغبات لتتشكل الأسواق، فالسوق هو آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الناس والأنشطة الإقتصادية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب، وتتحدد بذلك الأسعار، ولقد وضعت دول الإتحاد الأوربي خمسة مبادئ لاقتصاد السوق وهي:

- 1- الحد من تدخل الحكومات في قوانين السوق.
- 2- التزام الشركات في سلوكها الإقتصادي بقواعد العرض والطلب.
- 3- الاعتماد في التسعير على أساس عوامل الإنتاج.
- 4- السعي للعمل ضمن بيئة تجارية بعيدة عن الدعم والإغراق.
- 5- اعتماد أسلوب التسعير الكامل للمنتجات.

فاقتصاد السوق هو مفهومٌ فنيٌ تقنيٌ وليس إيديولوجي، وهو حلقةٌ بين الرأسمالية والاشتراكية، وبالعودة إلى النظريات الاقتصادية نجد أن جُلّها انطلق من جوهر وهدف السوق أي تحقيق الربح. فالمدرسة "الفيزيوقراطية" في القرن الثامن عشر رفعت شعار "دعه يعمل دعه يمر" وأهم من مثّل في هذه المدرسة هو {فرانسوا كينيي}. وبعدها ظهرت المدرسة الميركانتينية في إسبانيا. والتي اعتمدت أن مقياس الثروة هو مقدار ما تملك من معادن ثمينة "ذهب - فضة". بالتالي توجهت إسبانيا نحو إطلاق حرية أساطيلها وجيوشها لاحتلال الدول الأخرى ونهب ثرواتها الممثلة بالذهب والفضة وإيداعها في البنوك الإسبانية وعدم السماح لها بالخروج من إسبانيا. ثم ظهر الإقتصاد الكلاسيكي ممثلاً {بأدم سميث} ودعا إلى حرية السوق وبأن الأسواق قادرةٌ على تنظيم نفسها بنفسها من خلال "اليد الخفية". ولكن مع تطور الرأسمالية

* باحث اقتصادي، محاضر في جامعة دمشق.

وظهور تناقضاتها. ظهر الفكر الماركسي " كارل ماركس - فريدريك أنجلس "الذي وجه انتقاداته العلمية للرأسمالية وجوهرها [الربح المتوحش]. وبأن رأس المال يسعى نحو تحقيق الأرباح غير آبه بالقوانين والأنظمة ويقول كارل ماركس⁽¹⁾.

[عندما يكون هامش الربح مؤكد 10% يمكن استخدام رأس المال في كل مكان. عندما يصبح هامش الربح 20% يصبح رأس المال نشيطاً. أما عندما يصبح هامش الربح 50% يصبح مغامراً. أما عندما يصبح هامش الربح 100% فيطأ رأس المال القوانين الإنسانية بقدميه. عندما يصبح هامش الربح 300% فلا يوجد إجرام إلاويرتكب حتى مع وجود حبل المشنقة].

ومع بداية القرن العشرين وظهور المعسكر الاشتراكي والصراع بين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. اعتمد الاتحاد السوفياتي ومن يدور في فلكه على مبدأ التخطيط الكمي الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني. أي أن الخطط توضع على شكل كمي لكن بمؤشرات نقدية. والهدف هو الوصول إلى حالة التوازن بين [الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية]. وبأنه يتم تحديد الأسعار وفقاً للاحتياجات الاجتماعية فترافق هذا مع رخص لأسعار الأغذية والحاجات الضرورية وارتفاع أسعار الكماليات. وترسخ الفكر الاشتراكي مع ازدياد تناقضات الرأسمالية وخاصة أزمة الكساد الكبرى في ثلاثينات القرن الماضي. وظهرت النظرية الكينزية نسبة إلى الإقتصادي [جون مينارد كينز] الذي دعى إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية. عن طريق الإنفاق العام والإستثمار وإعادة التوظيف والعمالة. تحت شعار [دع العمال يحفروا الآبار ثم يهدمونها].

والغاية من ذلك هي إن تحريك الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج. وهنا برأينا ظهرت أول بوادر اقتصاد السوق الاجتماعي. أي أن اقتصاد السوق ليس مصطلحاً رأسمالياً ولا اشتراكياً. وانما حلقة بينهما. أي أنه تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب. وهذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق إذا كانت جيدة وتحاول تعديلها إذا كانت سيئة. ويظهر اقتصاد السوق بمجرد إنتاج السلع لمبادلتها وليس لاستهلاكها الشخصي أي بمجرد الذهاب إلى السوق لمبادلة هذه السلع. فالأسواق ظهرت قبل الرأسمالية لكنها تعمقت وتطورت في عهدها.

ثانياً: إقتصاد السوق الاجتماعي:

1- كارل ماكس. رأس المال. الجلد الأول - التراكم البدائي - الجزء 13 ص 788 باللغة العربية.

إذاً هذا المصطلح ليس جديداً. بل برأينا ظهر في فترة ما بين الحربين العالميتين وخاصة في النظرية الكنزوية. والهدف هو التوفيق بين [الفعالية الاقتصادية - العدالة الاجتماعية]. ويرتكز على ثلاثة محاور أساسية وهي: (2)

1- المنافسة أي ضرب الاحتكار. لأن الإحتكار يؤدي إلى الركود الإقتصادي.

2- خلق نوع من التكافؤ في الفرص.

3- تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها.

فجوهر إقتصاد السوق الإقتصادي هو [تدخل الدولة لتوجيه بعض الإنفاق والإستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتقليل الفروقات الطبقيّة وضمان الإستقرار الإقتصادي بإعتباره الأساس المادي للإنتلافة الإقتصادية].

إذاً إقتصاد السوق الإقتصادي يقوم على فكرة التفاعل بين (الأسواق وحركتها) و(الدولة وتوجهاتها). ولا سيما أن السعر لا يعبر دائماً عن القيمة في ظل عدم مراقبة الأسواق. فإذا زاد العرض قلّ السعر والعكس صحيح. لذلك تسعى الدولة متمثلةً بالحكومة بالتدخل لإعادة التوازن سواء من خلال القوانين والأنظمة أو من خلال قدرتها الإنتاجية والتسويقية. ولكن يجب أن تكون درجة التحكم والتدخل مدروسة بدقة ومراعية لإقتصاد السوق بأشكاله وأنواعه المختلفة (سوق البضائع) (سوق رساميل) (سوق قوة العمل). والمطالبة بتحرير أي منها يتطلب تحريرها جميعاً. إذاً إقتصاد السوق الإقتصادي يعتمد على التخطيط ولذلك (الفشل في التخطيط هو كالتخطيط في الفشل). والتفاعل ما بين الدولة والأسواق يؤدي إلى تلافي أخطاء كل منهما إلى حد ما.

أي الإعتراف برؤية متوازنة لدور الدولة والأسواق واعتبارهما شريكين يجب أن يتعاوننا لتحقيق مصلحتها. أمّا طبيعة هذه الشراكة فتتوقف على أهداف ومستوى تطور النظام السياسي الإقتصادي. ولذلك توجد عدة أشكال لإقتصاد السوق الإقتصادي فتوجد الصيغة اليابانية التي تعتمد في إدارة إقتصادها على (التوجيه الإداري) والصيغة الألمانية القائمة على اعتبار أن (العمال وأصحاب العمل) هم شركاء اجتماعيون. ومن مسؤوليتهم زيادة المردودية وهذا ما عبر عنه المستشار الألماني السابق (شرويدر) بالميثاق الإقتصادي.

أما أمريكا وباعتبار أكثر رأسماليها من الدول الأخرى. فمفهوم [الشراكة الاجتماعية] ليس مهماً. فلذلك دور النقابات فيها محدود وأقل من غيرها. ولذلك يقال أن الإقتصاد [الأنكلو سكسوني] هو إقتصاد المنتجين وليس إقتصاد المستهلكين. أما الدول الأسكندنافية فلها مفهوم آخر حيث أن (الدانمرك و السويد) يسيطر القطاع العام على أكثر من نصف الناتج الإجمالي. ولذلك

2- جريدة تشرين. حميدي العبد الله. صفحة 14 تاريخ 16 / 6 / 2005 عدد 9278.

يؤكد الخبير الإقتصادي الأمريكي (جوزيف ستيجلنز) وهو الحائز على جائزة نوبل ومستشار الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) وقد أصدر كتاب اسمه (خيبات العولمة) انتقد من خلاله أعمال البنك الدولي ولا سيما بعد أن شاهد النتائج الكارثية لليبرالية الإقتصادية في روسيا وغيرها. وأكّد بأنه ينطلق باستنتاجه من نواقص السوق. حيث أن التطور يحتاج إلى ضرورة التكامل بين (دور الدولة ودور الأسواق) ويقول (كنت قد درست نواقص السوق ونواقص الدولة ولم أكن على جانب من السذاجة يحملني على الاعتقاد بأن الدولة تستطيع أن تسد كل الثغرات في الأسواق. وكما أنني لم أكن على جانب من السذاجة يحملني على تصور أن باستطاعة الأسواق أن تحل مجمل المشاكل الإجتماعية والبطالة والتلوث. وللدولة في هذا المجال دور يجب أن تؤديه).

وبرأينا أن اقتصاد السوق الإجتماعي يتطلب [فعالية اقتصادية أكبر وعدالة اجتماعية أكثر] لأنه ضمن اقتصاد السوق يوجد (سوق بضائع سوق رأسماليين سوق قوة العمل) وآلية عمل هذه الأطراف يجب أن لا تكون عفوية. إنما منظمة فإذا طالبنا بتحرير إحداها يجب أن نطالب بتحرير الآخر. هنا يجب أن نتحكم في تحرير كل منها حتى نخدم الإنطلاقة الإقتصادية لا أن تشوهها. وبرأينا أن إقتصاد السوق الإجتماعي يتوقف على مدى استقلالية المؤسسات القضائية والمالية والإنتاجية والخدمية للمجتمع. ويساهم في ذلك (اللامركزية - رقابة حكومية غير مباشرة - حرية مؤسساتية لاتخاذ القرار.....الخ)⁽³⁾.

وهذا يتطلب استقلال المؤسسات سواء كانت عامّة أم خاصّة أم مشتركة وضمان الاستقرار السياسي واستقلال البنك المركزي والسلطة الرقابية ومعالجة العجز في الموازنة... الخ.

ثالثاً - اقتصاد السوق الإجتماعي في سورية:

أقر المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران عام 2005 بإعتماد إقتصاد السوق الاجتماعي. وقد جاء هذا بعد عدة محاولات لتطوير وتفعيل الإقتصاد السوري. لأن قوتنا الإقتصادية هي الأساس المادي لكل أنواع القوى الأخرى من (ثقافية - سياسية - إعلامية - عسكرية...الخ).

وقبل هذا التوجه وجدت مجموعة من المحاولات الإصلاحية للقطاع العام (لجنة 35 - برنامج الإصلاح الإقتصادي - الإدارة بالأهداف... الخ) وكذلك للقطاع الخاص (المرسوم رقم 10 لعام 1991 - المؤتمر الصناعي الأول عام 2005) كما صدر عن القيادة القطرية القرار رقم / 82 / لعام 2000 الذي أكدّ حول إدارة القطاع العام وفقاً لما يلي (فصل الإدارة

3- جريدة البعث عدد 12790 تاريخ 24 / 8 / 2005.

عن الملكية - الإستقلال المالي والإداري للشركات - الأخذ بآليات السوق فيما يتعلق بالمنافسة والربح والسعر والجودة...الخ).

أي أن القيادة أرادت أن توضح بأن نظرتها للفعاليات الإقتصادية (عام- خاص - مشترك) هو ضرورة العمل على مبدأ آلية السوق (عرض وطلب) مع (تدخل الدولة عند الضرورة).

والمحدد لذلك هو إرادة ومصلحة المجتمع بكل مقوماته والهدف من ذلك إزالة كل التشوهات الإقتصادية الموجودة وتحويل الحكومة من (حكومة وصائية) إلى (حكومة تمويلية) وتحديد الأولويات وفقاً لبرامج زمنية محددة ومحاولة إيجاد بدائل عن النفط وتصنيع منتجاتنا الزراعية لزيادة القيمة المضافة وامتصاص البطالة وتحسين الأداء في القطاعين العام والخاص وإعادة النظر في سياسة الدعم وضغط التكاليف و توزيع الدخل القومي والإستثمار الأمثل لكل مواردنا المتاحة والإستفادة من موقعنا الجغرافي والحضاري.....الخ.

برأينا أن هذا التوجه يساعدنا في بلورة رؤية واضحة للوصول إلى نتائج محددة بدقة ووفقاً لبرامج زمنية. تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي. علماً أننا نعانى من تحديات كبيرة يمكن أن تشملها بتحديات داخلية ومنها (العامل السكاني بمعدلاته المرتفعة حيث أن سكان سورية يتضاعفون كل /20/ سنة)⁽⁴⁾. وضعف استغلال (الطاقات المتاحة والقدرات الإنتاجية - ومعدل نمو اقتصادي ضعيف...الخ).

أمّا التحديات الخارجية فمنها على سبيل المثال لا الحصر (محاولات أمريكا وإسرائيل وأعوانهما على إضعاف سورية - ضرورة التوجه للتأقلم الإيجابي مع التكتلات والأحلاف الدولية / تأقلم إيجابي / - محاولة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية - محاولة الاندماج مع اتفاقية السوق العربية الكبرى المشتركة والشراكة الأوروبية...الخ). وهنا نحاول أن نعالج واقعنا الإقتصادي بكل شفافية [لأنّ توصيف المشكلة يعتبر نصف حلّها].

إذاً فإقتصاد السوق الإجماعي في سورية يجب أن ينطلق من التكامل بين (الحكومة المجتمع الأهلي القطاع الخاص). حيث أن لكل منها دوره في هذا ولكن برأينا أن نقطة الإنطلاق هي من الرؤية الوطنية أي تكبير (الكعكة الإقتصادية) والإهتمام بالمنتج الوطني سواء كان سلعياً أم خدمياً عاماً أم خاصاً" أم مشتركاً والاستعداد الكامل لتحويل الإقتصاد السوري إلى اقتصاد تنافسي في الخطة الخمسية العاشرة (2006 2010). وهذا يتطلب منا الابتعاد عن اللغة الخطابية و الضبابية واعتماد الشفافية المعتمدة على التحليل الدقيق لمكونات اقتصادنا.

4- د. عصام الخوري. ندوة الثلاثاء الاقتصادية - مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الإقتصادي و منشط للتجارة البيئية دمشق 2 / 4 / 2002.

وتحويل الدولة من جهة وصائية إلى جهة تنموية وتجاوز حالة [التعطيل الإداري] إلى [التفعيل الإداري] فمصادر النمو والتطور هي داخلية وليست خارجية. وما من أحد يقدم التنمية هدية للأخر. لذلك فجوهر سياستنا الاقتصادية يجب أن يكون وفق المؤشر التالي [ضرورة تفعيل مواردنا المادية والمالية والبشرية على كافة الأرض السورية وزيادة معدلات النمو وتحسين المستوى الاجتماعي والاستفادة من تجارب الآخرين وتعميق التعاون السوري العربي والدولي بما يخدم مصلحتنا.....الخ]. ان أي تطور اقتصادي لا ينعكس على المواطن هو تطور وهمي. ومطلوب منا الانتقال السريع من [ادارة التكاليف] الى [ادارة اقتصاد التكاليف] والسعي لتحقيق معادلة [الجودة الاعلى بالسعر الاقل]. وتعظيم الاستفادة من عوامل الانتاج لزيادة القيمة المضافة والنظر في امكانية اعادة توزيع الدخل القومي بين الرواتب والاجور والارباح ومحاولة التأقلم مع الاقتصاد العالمي لكن بشكل ايجابي. أي إذا أردنا أن نطبق اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يكون لدينا ما نوزعه أي فائض اقتصادي يساهم به [القطاع العام والخاص والمشارك] ويوزع بطريقة عادلة من قبل [السياسة الضريبية والسعرية والاستثمارية... الخ].

مع قناعتنا بأن دور الدولة مطلوب في اقتصاد السوق الاجتماعي أكثر منه في الاقتصاد المركزي.

وسابدأ بمناقشة (اقتصاد السوق الاجتماعي) انطلاقاً من المؤشرات الاقتصادية الكلية كما هي وكما يجب أن تكون.

الانتاج والنتاج المحلي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج بأسعار عام 2000 الثابتة مليون ليرة⁽⁵⁾

| السنوات | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |
|--|---------|---------|---------|---------|---------|--------|
| الإنتاج الإجمالي | 1773788 | 1745442 | 1709769 | 1630614 | 1557119 | |
| معدل الزيادة السنوية | 1,6% | 2+% | 4,9+% | 4,7+% | 2,0% | |
| الاستهلاك الوسيط | 735367 | 727823 | 703338 | 680369 | 653175 | |
| معدل الزيادة السنوية | 1+% | 3,5+% | 3,4+% | 4+% | 1,3% | |
| النتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق | 1038421 | 1017619 | 1006431 | 950245 | 903944 | |
| معدل الزيادة السنوية | 2% | 1% | 5,9% | 5% | 0,6% | |
| النتاج المحلي الإجمالي بالدولار على أساس الدولار = 50ل.س | 20768 | 20352 | 20129 | 19005 | 18079 | |
| عدد السكان (ألف نسمة) | 17980 | 17550 | 17130 | 16720 | 16320 | |

| معدل الزيادة السكانية | %2.7 | %2.5 | % 2.5 | % 2.5 | % 2.5 |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالليرة السورية | 55389 | 56832 | 58753 | 57984 | 57754 |
| متوسط نصيب الفرد بالدولار الأمريكي = 50ل.س | 1017 | 1137 | 1175 | 1160 | 1155 |

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- 1- أن معدل زيادة نمو الإنتاج الإجمالي تتراوح بين [6ر1 % - 9ر4%] أي بمعدل وسطي قدره للخمس السنوات الأخيرة ب (6ر2%) وهذه نسبة منخفضة تعادل نسبة الزيادة السكانية تقريباً. بينما يجب أن يكون معدل النمو الإقتصادي يعادل على الأقل ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني. مع الإشارة إلى أن معدل النمو عام /2000/ سالباً.
- 2- أن نسبة الاستهلاك الوسيط وخلال الخمس سنوات الأخيرة بلغت من قيمة الإنتاج الإجمالي (42%- 42%- 41%- 42%) أي بمعدل وسطي 42% فإذا أضيف لها الرواتب والأجور والمصاريف الأخرى فهذا يعني أن القيمة المضافة متدنية جداً" وأن القدرة التنافسية ضعيفة وهذا ما يفسر تراجع المرتبة التنافسية للاقتصاد السوري ضمن الإقتصاديات العربية فاحتلت المرتبة 16 من 19 دولة حسب دراسة مقدمة من (اليونيدو) ضمن مجموعة دول وهي [كوريا- ماليزيا- البحرين - الكويت - الإمارات - قطر - تركيا - الأردن - السعودية - تونس - لبنان - عمان - الجزائر - المغرب - مصر - سورية - اليمن - موريتانيا - السودان] لعام 2001⁽⁶⁾.
- 3- إن تواضع الإنتاج الإجمالي وزيادة الاستهلاك الوسيط أدى إلى ناتج محلي إجمالي متواضع يكاد لا يزيد عن /20 مليار دولار /وبالتالي انخفاض في متوسط دخل الفرد السنوي حيث أنه بحدود /1100 دولار. وإذا ما قورن مع الدول المجاورة نجد أنه قليل جداً لعام 2003 فقد بلغ في [مصر 1390 دولار - الجزائر 1890 المغرب 1320 - السودان 460 - البحرين 11260 - لبنان 4040 - الأردن 1850 - الكويت 16340 السعودية 8530 - اليمن 520.... الخ] وبلغ متوسط دخل الفرد في الوطن العربي /2429 دولار أي أنه في سورية أقل من المتوسط⁽⁷⁾.

6- المعهد العربي للتخطيط في الكويت. الملخص التنفيذي. مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة ص 6.

7- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية عام 2005 - القاهرة 2005 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام صفحة 429.

لكن بفضل ضبط حركة الأسعار وتقديم الدعم [الإنتاجي والاستهلاكي]

فإن مؤشر متوسط دخل الفرد السوري طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالدولار لعام 2003 يصبح مقدار /3430/ دولار لكن يبقى أقل من وسطي دخل الفرد في الوطن العربي والبالغ /5008/ دولار⁽⁸⁾.

4- إن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن الحصيلة السنوية لكل الفعاليات متدن إذا ما قورن مع دول عربية شقيقة فقد بلغ من مصر /94 مليار دولار /- الجزائر /60 / مليار دولار - المغرب /40 مليار دولار - تونس /22/- الأردن /10/ - لبنان /18/..... الخ لعام 2003⁽⁹⁾.

لذلك نقترح لتفعيل اقتصاد السوق الاجتماعي:

أ- ضرورة تحديد المسؤوليات والمهام لكل القطاعات وبلغة رقمية لا تحتمل التأويل والإجتهد.

ب- التركيز على رفع معدل النمو بما لا يقل عن 8% + - 2% أي بما يسمح مضاعفة الدخل القومي خلال خمس سنوات وهذا ما اتبعته الصين وماليزيا واليونان.

ج- التعامل الإقتصادي والعقلاني مع مستلزمات الإنتاج وتعظيم مردودية وكفاءة العمل الإنتاجي سواء من خلال تقليل الفاقد الفني بسبب سوء الإدارة والهدر أو فاقد الفساد. وكلما كبر الفاقد كلما انخفض معدل النمو الإقتصادي.

د- إن تعظيم الكعكة الإقتصادية يتطلب تفعيل مكوناتها الداخلية وهذا يتطلب خطة وطنية تشارك بها كل الفعاليات الإقتصادية [حكومة - قطاع عام - قطاع خاص - مشترك] وخاصة في ظل ما نتعرض له الآن من ضغوطات كثيرة [سياسية - اقتصادية - إعلامية....الخ].

وهنا أقترح ربط الواقع بالمستقبل من خلال تحديد مسارات معينة وأن يحدد لكل قطاع برنامج زمني و يسأل عنه وسأتناول [قطاع الزراعة والصناعة والتعدين والبناء والتشييد] باعتبار ناتجها الإجمالي يتشكل من إجمالي الناتج الاجمالي /2000-2004/ بمعدل وسطي 65%0 [زراعة 22% والصناعة والتعدين 37% والبناء 6%] وأبدأ من قطاع الزراعة الذي يسيطر على استثماره القطاع الخاص والتعاوني حيث أن حصة القطاع العام للأراضي

8- المرجع السابق. نفس الصفحة.

9- المرجع السابق صفحة 429.

المزروعة فعلاً" وخلال السنوات /2004-2000/ لا يتجاوز 0.90% - 0.63% - 0.54%
 - 0.13% - 0.27% إذا" فزيادة فعالية القطاع الزراعي من مسؤولية
 القطاع الأهلي والخاص واتحاد الفلاحين وغرف الزراعة دون أن ننسى دور الدولة في
 ذلك من خلال سياستها الزراعية. ولهذا ندعو إلى استغلال كل الأراضي الزراعية القابلة
 للزراعة واستصلاح ما يمكن من الأراضي غير المستغلة لأن [الصحراء غير موجودة إلا في
 ذهن الإنسان]. ألا يجب أن نسأل وهذا [من مكونات إقتصاد السوق الإجتماعي].
 إذا كان من الصعوبة الآن استغلال كل أرضنا؟! فلماذا لا نستغل الممكن منها ووتزيد من
 إنتاجنا الزراعي كما يبدو في الجدول التالي⁽¹⁰⁾:

الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة فعلاً (ألف هكتار)

| البيان / العام | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 |
|--|------|------|------|------|------|
| أراضي قابلة للزراعة | 5910 | 5863 | 5911 | 5988 | 5905 |
| مقدار التغيير عن العام السابق | 47 + | 48 - | 77 - | 83 + | 92 - |
| الأراضي المزروعة فعلاً" | 4729 | 4661 | 4591 | 4549 | 4546 |
| التغيير عن العام السابق | 68 + | 70 + | 42 + | 3 + | 5 + |
| نسبة الأراضي الزراعية فعلاً" القابلة للزراعة | %80 | %79 | %78 | %76 | %77 |

إذاً إننا نقترح ما يلي:

- 1- إعداد مسح زراعي عام وشامل والمحافظة على الأراضي القابلة للزراعة وعدم استخدامها لأغراض البناء والتعمير.... الخ لأن هذا إساءة لوضعنا الإقتصادي وكذلك للأجيال القادمة وهذه مسؤولية مكونات اقتصاد السوق الإجتماعي [حكومة - اتحاد فلاحين - غرف الزراعة - جمعيات تعاونية فلاحية... الخ].
- 2- التوسع في استغلال الأراضي المزروعة فعلاً لكي تصل إلى حدود 100% لأن عدم استغلال هذه الأراض يعرضها لتناقص المردودية وللتصحر.
- 3- التركيز على إنتاج كل احتياجاتنا من السلع الزراعية وتوسيع دائرة السلع الاستراتيجية وعدم حصرها في [قمح - قطن - شوندر - تبغ] بل يجب إضافة [الخضار والفواكه - الزيتون... الخ].
- 4- تعميق التصنيع الغذائي أي تحويل منتجاتنا الزراعية الخام إلى منتجات صناعية

10- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005 - سورية - دمشق - المكتب المركزي للإحصاء صفحة 115.

و لا سيما أننا نملك المقومات اللازمة لذلك لإنتاجنا السنوي لعام /2004/ كان من القطن /799 ألف طن/ و من الشوندر/1218 ألف طن/ ومن التبغ /24 / ألف طن ومن الخضار و الفواكه /3200 ألف طن /ومن الحبوب بحدود /5/ مليون طن.

5- يجب استغلال الثروة الزراعية لزيادة ناتجنا الإجمالي و دعم اقتصادنا من خلال الاكتفاء الذاتي و إمكانية التصدير و امتصاص البطالة (التي تعتبر آفة اجتماعية بكل معنى الكلمة) فالقيمة المضافة لكل /1/ كيلو غرام قطن يصدر مادة خام يمكن أن تصبح 600% و في التبغ أكثر من 1050% و في الخضار و الفواكه بحدود 700%. إضافة إلى امتصاص البطالة التي يمكن أن أقول عنها ليست إلا ظاهرة من ظواهر عطالة استغلال الموارد المتاحة لأن مقدار العطالة يتناسب طردياً مع درجة التخلف.

6- ضرورة استغلال البادية التي تشكل بحدود 51% من مساحة سورية و يمكن استخدامها لتطوير الثروة الحيوانية و بناء بعض المصانع بها و إقامة مدن صناعية وإعداد مشروع خاص لتنمية البادية في كل المجالات. أما في المجال الصناعي إن الصناعة شكلت من إجمالي الناتج الإجمالي للسنوات /2000-2004/ بمعدل وسطي 37% لكن القيمة المضافة متدنية جداً بسبب:

- أ- المكون الرأسمالي في المنتجات الصناعية ضعيفة و تكاد قيمة المنتج تعادل تقريباً جمعاً تراكمياً لمكوناته الداخلية بسبب ضعف المهارة التكنولوجية.
- ب- أن نسبة الاستهلاك الوسيط و خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى إجمالي الإنتاج تشكل بحدود 60% و إذا ما أضفنا لها الرواتب و الأجور و بعض المصاريف الأخرى فتصل إلى 95% أي أن القيمة المضافة و الأرباح متواضعة و هذا ما يؤثر على معدل الربحية الوطنية و على القدرة التنافسية في الداخل و الخارج.
- ت- إن ضعف المستوى الزراعي و الصناعي انعكس بشكل مباشر على حصيلة الصادرات علماً أن أغلب صادراتنا هي مواد خام و تشكل بحدود 80% و رغم هذا الشيء فإن الميزان التجاري خاسر لعام 2004 كما يبدو في الجدول التالي:

الصادرات والمستوردات /مليون ل.س/ للأعوام 2000-2004⁽¹¹⁾

| بالأسعار الثابتة على أساس أسعار الدولار 46.5 ل.س و في عام 2004 48.55 ل.س | | | | | العام |
|--|------|------|------|------|--------|
| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |

| | | | | | |
|--------|--------|--------|--------|--------|------------------------------|
| 249014 | 265039 | 301553 | 243149 | 216190 | إجمالي الصادرات |
| %94 | %88 | %124 | %112 | %135 | مقدار التغير عن العام السابق |
| 327019 | 236768 | 235754 | 220744 | 187553 | إجمالي المستوردات |
| %138 | %100 | %107 | %118 | %106 | مقدار التغير |
| 78005- | 28271+ | 65799+ | 22405+ | 28637+ | الميزان التجاري |

من خلال تحليلنا للجدول السابق توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- إن تغير سعر الصرف يؤثر على إجمالي الصادرات فمثلاً كان سعر الصرف لعام 1999 لكل دولار 11.25 ل.س و في عام 2000 حتى 2003 أصبح 46.50 ل.س و في عام 2004 أصبح 48.65 ل.س و هذا لا يعطي دقة في المقارنة لذلك بدت نسبة التغير في عام 2000 بالمقارنة مع 1999 نسبة 135%.
- 2- إن الصادرات في عامي 2003-2004 تميل نحو الانخفاض و هذا مؤشر خطير فكيف سنواجه الاتفاقيات الاقتصادية القادمة بعد انفتاح الأسواق على بعضها البعض.
- 3- إن أغلب الصادرات هي مواد خام حيث شكلت نسبتها من إجمال الصادرات بشكل وسطي بين أعوام /2004-2000/ نسبة 78% و الصادرات نصف المصنوعة 6% و المصنوعة 16% وهذا مؤشر سلبي على طبيعة الصادرات إذ يجب أن نركز على الصادرات الصناعية.
- 4- نلاحظ ميل تصاعدي للمستوردات إذ وصلت زيادتها في عام 2004 مقارنة مع عام 2003 إلى 138% و هذا ما يفسر خسارة الميزان التجاري علماً أن أغلب المستوردات هي مواد نصف مصنعة بلغت بين الأعوام /2004-2000/ بشكل وسطي 49% و المواد المصنعة 41% و المواد الخام 10% 0 و هذا ما يفوت فرص كبيرة على اقتصادنا مع الإشارة إلى أن أغلب دول العالم تتساهل في استيراد المواد الخام لإعادة تصنيعها [الخلق القيمة المضافة - تشغيل اليد العاملة - زيادة الأرباح...إلخ]. وعندنا يحصل العكس.
- 5- من باب توضيح الصورة أكثر و اعتماداً على «مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي يتطلب مساهمة كل الفعاليات [حكومة- قطاع خاص- قطاع أهلي- منظمات...إلخ] فإننا لاحظنا أنه يجب تحديد المسؤوليات بكل دقة و عدم قذف الكرة يميناً و شمالاً و باعتباره يتطلب المنافسة بين القطاعات على أساس المساواة وجدنا من الضروري التركيز على

الصادرات و المستوردات باعتبار أن صادراتنا تحمل الهوية الوطنية فكان واقعها كما في
الجدول التالي⁽¹²⁾:

12- المرجع السابق صفحة 190.

الصادرات والمستوردات حسب القطاعات / مليون ل.س /

| البيان | العام | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|--------------|-------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| القطاع الخاص | صادرات | 37215 | 41139 | 71142 | 55004 | 64978 |
| | مستوردات | 141881 | 173311 | 168661 | 181314 | 249984 |
| | ميزان تجاري | - 104666 | - 132172 | - 97513 | - 126310 | - 185006 |
| القطاع العام | صادرات | 178975 | 20210 | 230405 | 210035 | 184036 |
| | مستوردات | 45654 | 47433 | 67093 | 55454 | 77035 |
| | ميزان تجاري | + 133321 | + 154577 | + 163612 | + 145581 | + 107001 |

من خلال الجدول السابق نرى:

- 1- أن الميزان التجاري للقطاع الخاص خاسر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- 2- أن إجمالي الصادرات لهذا القطاع لم تغط مستورداته للسنوات الخمس بل كانت كما يلي:
(26% - 24% - 42% - 30% - 26%). أي بمعدل وسطي 30%. أي مقابل كل 100 دولار استيراد يصدر 30 دولار.
- 3- إن القطاع العام كان ميزانه التجاري رابحا. وأن صادراته أكبر من مستورداته لكن أغلبها من المواد الخام. وإذا استثنينا صادرات المواد الخام والتي بلغت بحدود 86% وسطيا. فإن الميزان التجاري يصبح خاسرا. و بلغت صادرات [المواد الخام والنصف مصنعة] للقطاع العام من إجمالي صادراته في السنوات الخمس الأخيرة. كما يلي [91% - 91% - 88% - 90% - 85%] 0 وهذا ما يفسر لنا ضعف ميزاننا التجاري وقدرتنا التنافسية. حيث أن نسبة السلع المصنعة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 10% - وكما هو معلوم أن القيمة المضافة تخلق في المراحل الأخيرة من العملية الإنتاجية.
- 4- في ظل اقتصاد السوق الإجماعي يجب تحديد الأولويات. وبرأينا يجب التركيز على قطاع الصناعة التحويلية [باعتبارها مثوثة للصناعات الأخرى - تمتص اليد العاملة - مستلزماتها متوفرة. إمكانية المنافسة بها ممكنة - لدينا خبرة تاريخية فيها... الخ]. إلا أنه للأسف تشكل من إجمالي الناتج الصناعي حوالي 25% ولا تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الصافي بكلفة عوامل الإنتاج 8% كما في الجدول التالي:

الناتج المحلي الصافي بكلفة عوامل الإنتاج / مليون ل.س / (13)

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | البيان العام |
|---------|--------|--------|--------|---|
| 1155207 | 982383 | 940518 | 911483 | الناتج المحلي الصافي بكلفة عوامل الإنتاج |
| 104711 | 77404 | 71965 | 74960 | صافي الناتج للصناعات التحويلية |
| %9 | %8 | %8 | %8 | نسبة التحويلية الناتج المحلي |

لذلك نقترح لقطاعي الزراعة والصناعة:

- أ- التوجه نحو تحقيق معدل نمو حقيقي في الصناعة والزراعة لا تقل عن 8 % سنوياً.
- ب- ضرورة ربط الاستيراد بالتصدير خاصة في ظل الظروف الحالية.
- ج - تفعيل الإمكانيات الاقتصادية الغير مستغلة [أراضي - طاقات إنتاجية] وإيجاد مؤسسات إنتاجية فعّالة.
- د- معالجة الفاقد الاقتصادي في الدورة الاقتصادية [فني أم فساد] والذي يصعب حصره ويقدر بما لا يقل عن 20% من الدخل الوطني.
- هـ- ضرورة تطور الصناعة والزراعة لتكون بديل عن النفط. حيث أن النفط يشكل 50% من موازنة الدولة و 75% من القطع الأجنبي. وإمكانية ذلك موجودة من خلال موقع سورية الجغرافي وأرضها الزراعية.
- و - الاعتماد على التصنيع الزراعي وزيادة مردودية الهكتار. وإدخال التعبئة الصناعية من الأراضي الزراعية. وتفعيل العلاقة ما بين الزراعة والصناعة. بحيث تكون مخرجات الزراعة مدخلات للصناعة.
- ر - توجيه القروض الزراعية والصناعية الوجهة الصحيحة وعدم استغلالها إلا في هذا المجال ووضع سياسة مصرفية تشجع على ذلك.
- أما قطاع البناء والتشييد. فإننا ندعو إلى تفعيل العمل فيه. وخلق أجواء تنافسية قائمة على أسس صحيحة بين أركان اقتصاد السوق الإجتماعي. أي بين [القطاع العام والخاص والأهلي].

ويشكل قطاع البناء من إجمالي الناتج الإجمالي بحدود 6%. وبرأينا أننا نعاني من مشاكل حقيقية في هذا القطاع تتجلى في:

- أ - وجود أزمة سكن حقيقية.
- ب - توزع السكن العشوائي وأغلبه في الأراضي الزراعية.
- ج - ضرورة تجاوز مشكلة السكن العشوائي وإنتشارها بشكل مخيف بحيث لا يتوفر فيها لا الأمان الصحي ولا العمراني ولا الاجتماعي... الخ.
- د - ومن خلال معرفتنا بواقع قطاع البناء. نعرف أن الأجور في الخاص أعلى منه في العام. وأن الزيادة في تكلفة المتر المربع في العام عائدة إلى [خلل إداري في التعامل مع عناصر التكلفة- زيادة الإهتلاك - قدم الآلات - فساد إداري ومالي..الخ]. وتكلفة المتر المربع الواحد في أربع محافظات مختارة / دمشق / حلب / حمص / اللاذقية / بين القطاع العام والخاص كما في الجدول التالي ولعام 2004.

وسطي تكلفة المتر المربع الطابقي للبناء السكني الجيد والعادي⁽¹⁴⁾

الذين ينفذهما القطاع الخاص والعام "بالليرة السورية"

| الفارق بالمتر المربع بين العام والخاص/ الهيكل | القطاع العام | | القطاع الخاص | | | القطاع المدينة |
|---|--------------|--------|--------------|---------------|--------|-------------------|
| | الإكساء | الهيكل | السكن العادي | الإكساء الجيد | الهيكل | |
| 642 + | 3228 | 3067 | 4394 | 7033 | 2425 | دمشق |
| 776 + | 3216 | 3159 | 3803 | 5759 | 2383 | حلب |
| 11 + | 3009 | 2361 | 4068 | 5884 | 2350 | حمص |
| 159 - | 3044 | 2513 | 3253 | 5731 | 2672 | اللاذقية |

لذلك نقترح:

- 1 - تنظيم المناطق المخصصة للسكن وتأمين مستلزماتها واستغلال الأرض الغير قابلة للزراعة في مجال السكن وأن تقدم لها الخدمات للبناء عليها.
- 2 - إصلاح شركات القطاع العام الإنشائية. بحيث تعمل وفق مبدأ الحساب الإقتصادي /ربح/. ولا سيما أنها الآن تعاني من مشاكل كثيرة. وقد بلغت خسائره مع القطاع العام الصناعي بما يزيد عن /50/ مليار ل.س.

3 - إعادة النظر في كيفية دمج هذه الشركات. وان يكون المعيار هو تخفيض التكاليف لأن التكلفة لكرة الثلج كلما تدرجت كلما كبرت. وأن يكون الدمج على أساس التماثل والتشابه والتكامل.

4 - تنشيط عمل المبيعات التعاونية وشركات القطاع العام والخاص.

5 - محاولة تأمين السكن للشباب بأقساط مريحة وبأسعار مقبولة لا احتكارية.

6 - تفعيل قطاع البناء لإحداث فرص عمل كثيرة من خلال استغلال مواد البناء من [حديد- اسمنت - خشب...الخ]. علماً بأن معامل هذه المواد موجودة في سورية

7 - تأمين جبهات عمل في قطاع البناء قد يساعدنا في الخروج من الخروج من أزمة الشركات الإنشائية والتي تعاني من خسائر كثيرة. كما يساعدنا في تشغيل اليد العاملة ومكافحة البطالة.

8- الإهتمام بنوعية الإنتاج. حيث أنه مرتبط بذهن المواطن أن التجهيز النهائي لهذه الشركات سيئاً. لذلك لا بدّ من الإهتمام بموضوع الإكساء النهائي وبأن يكون حسب طلب الزبون. وهذا ما يفسر أن تكلفة اكساء المتر المربع منخفض إذا ما قورن مع شركات القطاع الخاص. في دمشق تعادل 45% وفي حلب 56% وفي حمص 51% وفي اللاذقية 53%. فإذا إن تحسين الإكساء يحسن المردودية لهذه الشركات.

9- حل التشابكات المالية لهذا القطاع وسداد رؤوس أمواله.

أيها الزملاء: إننا ننظر إلى إقتصاد السوق الإجتماعي بأنه إقتصاد توافقي جذلي. صعوبته تأتي من جمع النقيضين [عدالة اجتماعية أكبر] و [فعالية اقتصادية أكثر]. وهذا يتطلب سياسة اقتصادية واضحة ومرنه. تنطلق من مصلحة المواطن مستهلكاً أم منتجاً ولتنفيذ ذلك لا بد من بعض الإجراءات نقدمها على شكل اقتراحات وهي على سبيل المثال لا الحصر إضافة إلى ما قدّمناه سابقاً في [قطاع الزراعة والصناعة والتعدين والبناء والتشييد]. وهي:

1 - السعي نحو إعادة تأهيل إقتصادنا ليكون قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

2 - دعم كل القطاعات [عام وخاص ومشارك] للعمل وفق رؤية إجتماعية إقتصادية. لأن هذا مسؤولية الجميع [امتصاص البطالة - زيادة الصادرات - تحسين المنتج...الخ].

فلم يعد مقبولاً أن تتحمل الدولة والقطاع العام مسؤولية إيجاد فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل والمقدر تقريباً ب / 250 / ألف طالب عمل. وكمثال عملي على ذلك [إن القوى العاملة في سورية تشكل 27.6% من إجمالي السكان. أي

$$4910868 = \frac{27.6}{100} \times 17793000$$

100

وإذا أخذنا وحسب الأرقام الرسمية أن معدل البطالة لعام 2004 هو 12.3% في حين يقدرها البعض بأكثر من 20% فإن عدد العاطلين عن العمل هو

$$604037 = \frac{12.3}{100} \times 4910868 \text{ [شخص]}^{(15)}$$

وإذا افترضنا أن كلفة فرصة العمل تعادل مليون ليرة سورية 0 فهذا يعني أننا بحاجة إلى / 605 / مليار ليرة سوري أي بحدود 58% من الناتج الإجمالي لعام 2004. والدولة لا تستطيع تحمل ذلك. إلا بتضافر جهود كل القطاعات وخاصة القطاع الخاص الصناعي. ولكن هذا القطاع وظف في عام 2004 / 6220 / عامل من مخطط قدره / 37788 / عامل أي بنسبة 16%. بينما كانت نسبة رأس المال المنفذ إلى المرخص لعام 2004 هي / 10 % / وقيمة التجهيزات هي / 27 % / ونسبة المشاريع المنفذه هي / 29 % /⁽¹⁶⁾ لذلك يجب وضع حوافز معينة مرتبطة بتشغيل اليد العاملة وتسجيلها في التأمينات الإجتماعية. ودعم القطاع الخاص بمقدار ما يقدم للإقتصاد الوطني [إقتصادياً وإجتماعياً].

3 - يجب إعطاء الأهمية الكبيرة للإستثمارات بإعتبارها الحامل الأساسي للتنمية الإقتصادية سواء من قبل القطاع العام أو الخاص. وعدم الإعتماد على منتجات أحادية تساهم في تعميق التخلف. بل إعادة النظر بخططنا الإستثمارية والمناخ العام للإستثمار وهنا نتفق مع ما قاله الدكتور جورج قرم⁽¹⁷⁾.

[إن التصنيع تحول إلى معابد للتكنولوجيا - ويتوقعون أن تفتح أبواب الفردوس الصناعي أمامهم. ولذلك يتم شراء التكنولوجيا المعقدة: حيث يرمز هذا المصطلح إلى التجهيزات الترسلمية والمصانع الجاهزة المباعة إلى دول العالم الثالث. دون أن تكون لدى هذه الدول القدرة التقنية الكافية للتعامل بنجاح مع هذه التجهيزات ودون أن يعطي البائع الطرق الهندسية الكفيلة بمساعدة المشتري على السيطرة التقنية لإعادة إنتاج التجهيزات بقدراته الذاتية فيما بعد].

15 - الجمهورية العربية السورية - رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء - النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان لعام 2004 - من المقدمة.

16 - رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة من الإحصائية لعام 2005 صفحة 190.

17 - د. جورج قرم - كتاب التنمية المفقودة - دراسات في الأزمنة الحضارية والتنمية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر في لبنان - بيروت.

ويتابع قائلاً [الآن حلَّ محل كبار الكهنة والمصلحين الدينين كبار كهنة التنمية]. إذا إن المبالغ المرصدة للإستثمار لا يمكن أن تعطي مردوداً كبيراً إلا إذا تراكمت مع السيطرة التكنولوجية. علماً أن معدل الاستثمار إلى إجمالي الناتج الإجمالي بمعدل وسطي للسنوات الخمس الأخيرة بحدود 20% حيث كانت للأعوام (2000 - 2003) بمعدل / 17% - 21% - 22% (18) ولذلك لا بدّ من إعادة النظر في نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي لتصبح بحدود 30% ولذلك ندعو إلى التوسع الأفقي بالإستثمارات في القطاع العام بشرط أن تكون رابحة. وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة عائدية الإستثمار.

4- إصلاح الخلل في مكونات الدخل القومي وخاصة علاقة الرواتب والأجور حيث أنها تشكل الآن نسبة 30% للرواتب والأجور و 70% للأرباح. ويجب أن تكون 50% لكل منها. لأن اليد العاملة الرخيصة لا تعطي إلا إنتاجاً رخيصاً. وكذلك العلاقة بين التراكم والإستهلاك.

5- صياغة دور جديد لآلية تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة. للاستفادة من [موقع سورية الجغرافي والحيوي والسياسي ومواردها المتعددة والمتنوعة والموروث الثقافي وإمكانيات إقتصادية غير مستغلة وعصرنة المؤسسات. مع التركيز على دور الحكومة التنموي].

لذلك نرى أن الدعوات التي تدعو إلى تراجع في دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتطبيق فتاوى صندوق النقد الدولي والخصخصة ورفع الدعم وإطلاق حرية الأسعار ستؤدي إلى الفوضى الإقتصادية. وانتشار البطالة وزيادة الفساد وسيطرة مفهوم الربح الفاحش على حساب الاعتبارات الإجتماعية. وقناعتنا أن التنمية المجتمعية تتجاوز البعد الإقتصادي لكنه أساسها. فقوانين السوق لا يمكن أن تسد الفجوة بين العرض والطلب. والأسواق لا تنشأ بشكل تلقائي بل تولد في أحضان الدولة. وأن توسع عمل الدولة لا يتنافى مع زيادة فعالية القطاع الخاص والعكس صحيح. بل يجب على الدولة قيادة النهضة التنموية بشكل واضح ودقيق ووفق برنامج زمني محدد.

لذلك فإننا نركز على التعددية الإقتصادية وهي [العمود الفقري لإقتصاد السوق الاجتماعي]. دون أن ننسى أن تفعيل القطاع العام وتخليصه من مشاكله وخاصة الإدارية والإنتاجية والفنية والتسويقية والمالية والرقابية والعمالية. وتنظيم عمل القطاع الخاص والتعاوني وتوجيه القطاع الخاص نحو التصدير. فالقانون البرازيلي يركز على أن أي شركة يجب أن تصدر أكثر من 30% من إنتاجها وفي ماليزيا أكثر من 50%. فاليد الخفية لم تعد قادرة على تحقيق التنمية

المجتمعية. كما يجب تحديد العلاقة التي تربط القطاع العام بخزينة الدولة والتعامل على أساس الأرباح المحققة وليس الفائض المتاح.

6- ضرورة ربط الإقتصاد الوطني بسلة من العملات (دولار - ين - يورو... الخ).

7- تعميق العمل العربي والاستفادة من السوق العربية الكبرى المشتركة وخاصة المادة التاسعة من اتفاقية [تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية] والتي تنص على [يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الإتفاقية. أن تتوفر قواعد المنشأ التي يقرها المجلس وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول المنتجة عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها]. وخاصة في ظل اجتياح سلع جنوب شرق آسيا لأسواقنا تحت /اسم عربي/. وكمثال على ذلك [الألبسة - المكيفات - المواد الغذائية... الخ].

8- تفعيل سفاراتنا في الخارج وأن يكون تقييم عمل أي سفارة من خلال نشاطها الإقتصادي والسياسي كمتعمل (مصر - تركيا - إيران - فرنسا). وقد شكلت مصر في سفاراتها لجان خاصة لتسويق المنتجات تدعى [لجان دق الأبواب].

9 - السعي لزيادة قدرتنا التنافسية سواء [عام - خاص - مشترك]. من خلال زيادة وإستيعاب التقانة ورفع القيمة المضافة والتطوير المؤسسي. وزيادة المستوى التعليمي للعاملين ورفع كفاءتهم. فنسبة 66% من العاملين هم دون الإبتدائية والجامعيون يشكلوا من قوة العمل 7%. والتركيز على الصادرات للسلع المصنعة فالقيمة الوسطية لطن من المستوردات / 32 / ألف ل.س وللصادرات / 8 / ألف ل.س لأننا نصدر قمحاً ونستورد كومبيوتر⁽¹⁹⁾.

10- التوجه نحو تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وتجهيز الكادر اللازم لذلك. ومحاربة التهرب الضريبي الذي يقدره البعض بـ 20% من الناتج الإجمالي.

11- الإهتمام بالإدارة. فهي رأس الهرم في العمل الوظيفي. وهذا ينطبق على المستوى الكلي والجزئي. وكما قال بيتر دراكر: ⁽²⁰⁾ مؤسس الإدارة بالأهداف:

[لا يوجد حلول للمستقبل بل مسارات عمل ولكل منها مخاطره. وكل منها يتطلب مجهودات خاصة ومختلفة وله تكلفة معينة]. لكن التكلفة يجب أن تقارن مع النتائج المحققة. لذلك يجب الإهتمام بمرد ودية الليرة السورية. والتأكيد بأن (الإساءة لها إساءة للوطن).

19- جريدة الثورة عدد 12733 تاريخ 16 / 6 / 2005 - مقال بعنوان الدردي يعتمد التحليل الرقمي.

20- بيتر دراكر - كتاب المدير وعلوم الإدارة - الدار الدولية للنشر والتوزيع - الجزء الثاني صفحة 169.

والمطلوب ضغط التكاليف وزيادة المردودية واستغلال الزمن للوصول إلى الأهداف المنشودة كما يقول [روبرتس ألبير] (21).

[إن إحدى وسائل جعل القطار يصل في موعده هي تقوية القضبان أو استخدام محركات أقوى. أمّا الثالثة فهي اقل كلفة وأسهل وسيلة وهي تطويل الوقت المحدد للرحلة]. وبالتالي نحن بحاجة إلى أن نركز على الأولى والثانية وليس الثالثة.

رابعاً: الخاتمة:

أيها الزملاء: إقتصاد السوق الإجتماعي. ليس مصطلحاً لنتجادل هل هو الحل الأمثل لإدارة اقتصادنا أم شعاراً كغيره من الشعارات. برأينا أننا نكبر بوطننا ويكبر بنا وقدرة أي شعب يكون بقدرته على تجاوز التحديات وتسخير كل شيء لزيادة رفاهية مواطنيه. وهذا يتطلب إدارة اقتصادية عقلانية تعرف كيف تقود المجتمع إلى الأفضل على المستوى الجزئي والكلي. وهذا يتطلب تحقيق النمو وامتصاص البطالة واستقرار الأسعار. وبرأينا هذه من أهم عناصر ومقومات إقتصاد السوق الإجتماعي. وكما قال [روبرت كارسون] (22).

[إن أهداف سياسية الإقتصاد الكلي الحديثة هي في جوهرها ثلاثية الأضلاع. المحافظة على مستوى معقول من النمو الإقتصادي (زيادة مقبولة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي) ومستوى معقول من العمالة (معدل بطالة منخفض) واستقرار الأسعار للسلع (الحد الأدنى من الضغوط التضخمية) وهذه الأهداف مجتمعة تشكل ((الثالثوث الأقدس)) في رسم سياسة الإقتصاد الكلي].

ولنا في تاريخنا كل مقومات الإنطلاقة الإقتصادية التي تخدم التنمية المجتمعية. وكما ذكر السيد الرئيس في 9 / 11 / 2005م رداً على الضغوطات التي تواجهها سورية [الظروف السياسية تجعلنا أكثر وحدة. وعندمت نتوحد نصبح أكثر قوة وأكثر حيوية.... وليس أمامنا خيار سوى السير بطاقتنا إلى الأمام لتعزيز وحدتنا الوطنية].

وطاقتنا كبيرة لا تحتاج إلا إلى الإدارة والإرادة. إدارة علمية وإدارة صادقة ونذكر هنا ما ورد في إنجيل [متى] صفحة 128. وهي تقارب حالة الإستثمار عندنا فيقول [رجل أراد السفر.

21- كتاب لعبة النقود الدولية. تأليف روبرتس ألبير. ترجمة د. عماد عبد الرؤوف القاهرة مكتبة المدبولي صفحة 297.

22- روبرت كارسون - كتاب ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها. ترجمة الدكتور دانيال رزق. مراجعة الأستاذ أحمد سعيد دويدار. القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1994.

فدعى عبده وسلم اليهم أمواله. فاعطى أحدهم خمس وزنات والثاني وزنتين والآخر وزنة واحدة. كل منهم على قدر طاقته. وبعد عودته من السفر وجد أن الأول إشتغل في التجارة فربح خمس وزنات والثاني ربح وزنتين والثالث لم يربح شيء لأنه وضع المال في الأرض بحجة أن سيده يخاف على ماله. فكافأ السيد الرجل الأول والثاني بإعطائهما الربح وأخذ من الثالث المال عقاباً لأنه لا يحب العمل]. فهل ندفن أموالنا في مصارفنا أو في الخارج ولا نستثمرها داخلياً.

كذلك عندما سئل فوليتير من سيقود العنصر البشري أجاب [الذين يعرفون كيف يقرأون ويكتبون]. فهل نزيد من موازنتنا على التعليم لتتجاوز 20%. وهل نقود مواردنا بإدارات قوية بعلمها وأمانة على ما أوتمنت عليه. وهنا استشهد بما قالته تلك الصبية الجميلة عندما رأت سيدنا موسى في سورة القصص الآية (28) [إن خير من استأجرت القوي الأمين].

فقوتنا الإقتصادية هي نقطة الإنطلاق لتحقيق تنميتنا الإجتماعي. وهكذا نفهم التوجه بإعتماد اقتصاد السوق الإجتماعي بدءاً من الخطة الخمسية العاشرة.

ولكم جزيل الشكر

د. حيان أحمد سلمان

دمشق 28 / 11 / 2005